العسكر ساسةً في إسرائيل

انطوان شلحت

تشهد الحلبة السياسية الإسرائيلية في الوقت الحالي تضخمًا غير مسبوق في كمّ الأحزاب الجديدة التي تنوي خوض الانتخابات العامة القريبة يوم 23 مارس/ آذار المقبل، وستكون الرابعة خلال أقل من عامين. ولعل أبرزها حزب «الإسرائيليون» الذي أقامه رئيس بلدية تل أبيب، رون خولداي، وسرعان ما انضم إليه وزير العدل، أفي نيسانكورن، الذي انفصل عن حزب «أزرق أبيض»، واستقال من منصبه، والنائب السابق لرئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، اللواء دان هرئيل، وغيرهما.

عرض خولداي، أول من أمس الاثنين، الخطوط العريضة لبرنامج حزبه الجديد هذا. وخلال ذلك، حرص على أن يتباهى بماضيه العسكري طبْرًا مقاتلًا وقائدًا في سلاح الجو الإسرائيلي، مؤكدًا أنه اشترك في أربع حروب من التي خاضتها إسرائيل، وأنه إذا كان مُجرّد ذلك يؤهله، لكي يُحسب على معسكر اليمين، فلن يبدهُه الأمر بل يفرحه. وبطبيعة الحال، ليس خولداي أول شخص يقرّر دخول معترك السياسة في دولة الاحتلال، وتسويق نفسه عبر الاتكاء على ماضيه العسكري، من ضمن أمور أخرى، وهو بالتأكيد لن يكون الأخير. كما أنه يأتي على رأس قائمةٍ طويلةٍ من السياسيين، سواء في جولات الانتخابات العامة الأخيرة، أو التي سبقتها. على مستوى الوقائع، يمكن الإشارة إلى أن أول رئيس حكومة لدى إقامة إسرائيل عام 1948، ديفيد بن غوريون، قرّر نمطًا يكون رئيس الحكومة بموجبه محتفظًا بحقيبة وزارة الدفاع. واستمر هذا النمط 19 عامًا متواصلة. غير أن تعيين موشيه دايان في منصب وزير الدفاع، عشية حرب حزيران (1967)، شكّل نقطة انعطاف في هذا النمط من ناحيتين: الفصل بين وظيفة رئيس الحكومة ووزير الدفاع. وتعيين شخص ذي ماضٍ عسكري كبير في وظيفة وزير مدنيّ. ومنذ هذا التعيين أصبحت «سابقة دايان» النمط السائد. ومن الزاوية الإحصائية، انعكس الأمر في أن قادة سابقين كبارًا في الجيش الإسرائيلي أشغلوا وظيفة وزير الدفاع في أغلب الوقت المنقضي منذ 1967، بموازاة ظاهرة دخول العسكر الحلبة السياسية بعد اعتزال نشاطهم العسكري.

ومنذ ذلك الوقت، تشكّل هذه السيرورة موضع جدل، وتثير تساؤلاتٍ كثيرة، في مقدمتها التساؤل بشأن إمكان الفصل بين المستويين، المدني والعسكري، وأين يمرّ ذلك الخيط الرفيع؟ وكيف ينبغي التعامل مع شخص انتقل من المستوى العسكري إلى المستوى المدني؟ وكذلك التساؤل إلى أي مدىً يبقى العسكري حتى بعد انتقاله من المستوى المدني عسكريًا في توجهاته. في هذا الصدد، ثمّة من يؤمن بمقاربة أن «العسكري يبقى كذلك طوال حياته»، وفي حال الأخذ بهذه المقاربة، لا شك في أن لها مغزى بعيد الأثر في ما يتعلق بإسرائيل، وأن الانتقال المستمر والواسع النطاق لكبار ضباط الجيش إلى مواقع القيادة السياسية إنما يدل على عملية عسكرة السياسة في إسرائيل. ويتعلق تساؤل آخر بما إذا كان العسكر هم الذين يتسلّلون إلى مجالاتٍ ليست من اختصاصهم، سعيًا إلى زيادة نفوذ الجيش والمقاربة الأمنية، وبما إذا كانت هذه القضية/ المشكلة ليست نابعةً من القوة النسبية للجيش في دولة الاحتلال، وإنما بالذات من الضعف النسبي للمؤسسات المدنية فيها. وهو ضعفٌ يترك فراغًا في الساحة يشجّع المستوى العسكري على التحرّك بغية ملئه.

من ناحية ظاهرية، يبدو برأي كثيرين أن الإمكانية الثانية تفسّر واقع العسكر والساسة في إسرائيل بصورة أفضل. وهو سؤالٌ يبقى مفتوحًا في النقطة الزمنية الراهنة برسم تحوّلات كثيرة، منها مثلًا التحولات المرتبطة بجوهر المخاطر الأمنية على المستوى الإقليمي، وبماهية التحدّيات الماثلة أمام الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية التي ألقت جائحة كورونا بظلالها عليها، وإنْ ليس بصورة حصريّة.

مهما يكن، إذا كانت الأمور هي على هذا النحو فعلًا، فهذا يعني أن نظام العلاقات بين المستويين المدني والعسكري، في إسرائيل، غير ناجم عن عدم فرض قيود على المستوى العسكري فقط، إنما أيضًا عن هشاشة المؤسسات والهيئات المدنية.

عن «غزوة» «الكابيتول» ومفاعيلها

عبد اللطيف السعدون

يحفظ الأميركيون اللاتينيون نكتة ساخرة، مفادها أن تلميذًا سأل معلمه: لماذا لا يحدث انقلاب في الولايات المتحدة؟ أجابه المعلم: لأنه لا توجد سفارة لأميركا في واشنطن.

هذه المرّة، تنقلب الصورة، إذ يُقْدم رئيس الولايات المتحدة نفسه على محاولة قيادة «انقلاب»، مع سبق الإصرار والترصد، وغرضه البقاء رئيسًا لولاية ثانية، وربما مدى الحياة إذا ما كان فكّر في أن يجعل من حكامنا الذين يتمسّكون بكراسيهم إلى آخر العمر قدوة له، وقد يكون قد فكّر مثلهم أصلًا في أن يهيئ من يخلفه بعد موته، ابنته إيفانكا مثلًا، المهم الا يحتل الكرسي «الذهبي» بعد رحيله أحد من خارج العائلة.

مثل هذه الخطط «الجهنمية» يمكن أن تحدث في دولة من العالم الثالث المبتلى بحكامه. ولكن أن تخطر في رأس رئيس الدولة العظمى، والتي يُفترض أنها تعتنق «الديمقراطية» في أفضل تجلياتها، فذلك أمرٌ كان يعدّه بعضهم من قبيل المحال، قبل أن يصل «تاجر العقارات» و«نجم تلفزيون الواقع»، دونالد ترامب، في لحظةٍ مجنونة، إلى منصب «رئيس الدولة»، وإذا به عندما تخذله الصناديق بعد سنوات أربع، بدلاً من أن يسلم حقائبه، ويحمل أوراقه، ويخرج سالمًا من البيت الأبيض، يعطي «غزوة» الكابيتول، وأن يطمئننا إلى سلامة نظامهم الديمقراطي، وقدرته على مواجهة أية محاولة للنيل منه. وإذا كانت المؤسسات قد نجحت في إجهاض الغزوة، وحجمت فعل قوى اليمين المتطرف، من بسرعة وقاتلوا ولكن سوف تنحني أمام العاصفة، ولا تعاود نشاطها وفاعليتها، ما دام ملايين الأميركيين في صفها، وقد ينتهي ترامب سياسيًا. ولكن من قال إن «الترامبية» لن تكون قادرة على التحوّل إلى تيار «أيديولوجي» يستثمره «النازيون الجدد» و«جماعة الأولاد الفخورين» وأضرابهم، لترصين جبهتهم، بما يصعد من تأثيرهم داخل الأوساط الشعبية من جديد؟ ذلك هو السؤال الكبير.

تنفيذ انقلاب يهدف إلى اغتصاب السلطة بالقوة، للمرّة الأولى في التاريخ الأميركي، في حينها كان مصمّم «الغزوة» وراعيها ترامب يتابع مشاهد الاقتحام عبر الشاشات مع أسرته، وهم يضحكون ويمزحون على النحو الذي نقلته «فيديوهات» مواقع التواصل. ولكن السحر انقلب على الساحر، إذ تحقق إجماع داخل المؤسسة السياسية على أن تهديداً محدقاً بأميركا يوشك أن يحدث، وتنادى الجميع إلى وقف الكارثة، وبينهم أعضاء بارزون في الحزب الجمهوري.

سعى ترامب في مواجهة ذلك إلى أن ينجو بجلده. أنحى باللائمة على رجاله الذين قاموا بالهجوم، وتعهد بمعاقبتهم، وبانتقال سلس للسلطة، لكنه ظل مكابراً، إذ أعلن أنه لن يحضر مراسيم التنصيب، ولم ينفعه تراجعه، كما لم يعد لتغريداته مكان، بعدما أوقفت مواقع التواصل حساباته، ولكن العاصفة التي تصاعدت ضده لم تهدأ، فقد أوقع نفسه في المصيدة، وحانت الفرصة لخصومه كي يقضّوا عليه، وتكاثرت عليه الساكين، وارتفع صراخ خصومه أن «اطردوه وامنعوه من ممارسة السياسة مدى الحياة». وقالت رئيسة مجلس النواب، نانسي بيلوسي: «إنه مختل ومضطرب عقلياً ويشكل خطراً على قيمنا».

هل ستنتهي «غزوة» الكابيتول عند هذا الحد؟ لا نعتقد ذلك، إذ لن يكون بإمكان الأميركيين أن يخلدوا إلى النوم بعد «غزوة» الكابيتول، وأن يطمئنوا إلى سلامة نظامهم الدمقراطي، وقدرته على مواجهة أية محاولة للنيل منه. وإذا كانت المؤسسات قد نجحت في إجهاض الغزوة، وحجمت فعل قوى اليمين المتطرف، من بسرعة وقاتلوا ولكن سوف تنحني أمام العاصفة، ولا تعاود نشاطها وفاعليتها، ما دام ملايين الأميركيين في صفها، وقد ينتهي ترامب سياسياً. ولكن من قال إن «الترامبية» لن تكون قادرة على التحوّل إلى تيار «أيديولوجي» يستثمره «النازيون الجدد» و«جماعة الأولاد الفخورين» وأضرابهم، لترصين جبهتهم، بما يصعد من تأثيرهم داخل الأوساط الشعبية من جديد؟ ذلك هو السؤال الكبير.

(كاتب عراقي)

عندما تحمي الديمقراطية نفسها

علي انوزلا

تحمي الديمقراطية الحقيقية نفسها بنفسها، فهي تحمل داخل جيناتها الأجسام المضادّة لكل فيروس يهاجمها، وهذا ما حصل في السادس من يناير/ كانون الثاني الجاري في الولايات المتحدة عندما انقذت الديمقراطية الأميركية نفسها بنفسها. ففي لحظة جنون فريدة، كشفت لنا الديمقراطية عن هشاشتها وأعراض مرضها المفاجئة، وغير المتوقعة، مثل تسونامي يمكن أن يدمّر كل شيء في لحظات غير محسوبة. ما شهدناه مساء ذلك اليوم لم يكن استثنائياً يجب أن نبحث له عن مفردات تناسبه في القاموس السياسي، بل كان محاولة انقلاب واضح على الديمقراطية، تم بثه حيا على شاشات التلفزيون وعلى وسائل التواصل الاجتماعي. أظهر لنا إلى أي حدّ يمكن أن تبدو الديمقراطية هشّة، حتى في أقوى دولة. ولكنه في الوقت نفسه أبان لنا عن قوة الجهاز المناعي للديمقراطية، عندما تكون مبنية على أسس صحيحة.

وطوال ساعات الانقلاب، تابع العالم على المباشر، وبشفافية كاملة، ما كان يجري، كما تابع تدخل الفاعلين السياسيين، وسمع انتقادات قوية ومباشرة لقائد الانقلاب الذي هو في الآن نفسه رئيس الولايات المتحدة الأميركية ورئيس جيوشها. كذلك شاهد العالم كيف تدخلت الشرطة والحرس الوطني لفرض القانون. وكان الشعور السائد لدى السياسيين والمعلقين على شاشات التلفزيون، وعلى المواقع الاجتماعية، هو الغضب مما كان يجري، لأنه يشوّه صورة الديمقراطية، ولم يجد الخوف أي مكان له في تلك الفوضى المباشرة التي لم يكن يعلّم أيُّ أحدٍ متى وكيف ستنتهي.

كان الأمر بمثابة فيلم رعب، فيه كثير من التشويق والفرجة لمن يحبّ هذا النوع من الأفلام، لكن تأثيره لم يتعدّ مدة العرض وجدران القاعة التي كان يعرض داخلها. وفي الخارج، وعلى بعد أمتار من «قاعة العرض» كانت الحياة عادية، والغالبية العظمى من الأميركيين حافظت على هدوئها، ولم تشاهد خروج الناس إلى الساحات والميادين وهم في حالة هلع أو غضب، ولم تحتل الدبابات والمدرعات شوارع المدن ومفترقات الطرق. كان الجميع متأكداً أن الأمر يتعلق بحادث سير غير عادي، لكنه لا يستدعي قطع الطريق ووقف حركة السير، لأن القانون، في النهاية، هو الذي سيطبق، وسيفرض احترامه على الجميع.

صحيحٌ أن صورة الديمقراطية الأميركية تضرّرت بشكل يصعب إصلاحه في المنظور القريب، وأضرّت معها بشكل كبير سمعة الديمقراطية في العالم، إلى درجةٍ ستجعل الطغاة في العالم، والشامتين من أميركا وأعداء الديمقراطية يسخرون منها وينتقدونها، وهذا كان يحصل حتى قبل محاولة الانقلاب الفاشلة. والآن سيجعل فترة الشماتة تمتد، ولو بشكل سخيف، لأنها تصدر عن أناسٍ لا علاقة لهم بالديمقراطية وقيمها العليا. ما حصل يوم الأربعاء الأسود هو «محاولة انقلاب»، لأنه لا يمكن إيجاد وصف أدقّ لما كان يجري أكثر من كونه انقلاباً كان يقوده رئيس الدولة ضد مؤسساتها، لكن من أسقط هذا الانقلاب ضد الديمقراطية هي قيم الديمقراطية التي انتصرت، وهذه ليست مجرّد شعارات، وإنما سلوك حضاري تجلّى في تصريحات السياسيين الأميركيين، وفي قرارات مؤسساتهم، لحظة محاولة الانقلاب وبعده وقبله، فقد تابعنا كيف أن القضاء الأميركي ظل غير متحيز طوال فترة الانتخابات وما بعدها، وكيف حافظت مؤسسة الجيش على حيادها واستقلاليتها عن السلطة التنفيذية، وقبل ذلك كيف لعب الإعلام أربع سنوات دور حارس القلعة الديمقراطية بلا خوفٍ أو تردّد.

ما حصل في أميركا كان متوقعاً، لأنه نتاج سنوات طويلة من الدوس على قيم الديمقراطية في العالم من أكبر ديمقراطية، ومن الدولة المفروض أنها قائدة العالم الحر. ليست المناسبة هنا للتشفي، وإنما للتذكير بأن سنوات التدهور الديمقراطي الأميركي بدأت منذ سنوات، بل ومنذ عقود طويلة، عندما كانت الأنظمة الأميركية المتعاقبة تدبر الانقلابات وتباركها وتحميها في جميع أنحاء العالم، وعندما كان ساستها يعتبرون أن قيم الديمقراطية إنما وجدت لتطبق في بلادهم، وينعم بها شعبهم. وفي السنوات الأربع الأخيرة، مع مجيء رئيس بلا مبادئ ولا أخلاق، عمل، طوال فترة ولايته، على تغذية سيكولوجيا الكراهية وإرضاء أمراضه النرجسية وتقسيم المجتمع الأميركي، تدهورت هذه القيم حتى داخل الولايات المتحدة نفسها. وكان طبيعياً أن يصل التدهور إلى الصور الصادمة التي شاهدناها في مبنى الكونغرس، فما حصل كان تتويجاً لأربع سنوات من الاستهتار بقيم الديمقراطية. لذلك كان ضرورياً أن يقع هذا الحادث لإنقاذ الديمقراطية من أخطائها، ولينبهنا جميعاً إلى فضائل النظام الديمقراطي، لأنه وحده القادر على حماية نفسه بنفسه، عندما يكون مؤسساً على أسس قوية.

وللديمقراطية، مثل كل الأنظمة، نقاط ضعفها، ومواطن هشاشتها، ولحظات سقوطها، لكنها تبقى، كما كان يقول رئيس الوزراء البريطاني السابق ونستون تشرشل، أو يُنسب إليه قوله، «أسوأ نظام عرفته البشرية، لكنها لم تعرف نظاماً أفضل منه». وبالتالي، لا حل للبشرية من غير استمرار هذا النظام والتمسك به، والدور على نصرة هذا النظام في جميع أنحاء العالم سيكون على عاتق الإدارة الأميركية الجديدة، ليس لأنها عانت من مخاطر انهياره، وإنما انتصاراً لقيم الديمقراطية التي وعد الرئيس الجديد، جو بايدن، بالحفاظ عليها وصونها داخل أميركا وفي العالم، وصرّح وأكرر وتكراراً طوال حملته الانتخابية بأنه لن يتسامح مع الأنظمة الاستبدادية التي تقمع حق شعوبها في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. الديمقراطية اليوم تعيش أزمة خطيرة في عقر دارها، وعلى رئيس أميركا القادم، كما وعد هو نفسه بذلك، عقد قمة عالمية للديمقراطيات هذا العام، وأن يرفع هذا التحدّي، وبعيد للديمقراطية وهجها، ليس داخل أميركا فقط، وإنما في جميع العالم، إذا أراد أن يستعيد لبلاده مصداقيتها في العالم.

> ربما فقدت الديمقراطية الأميركية بعض تألقها في السنوات الأربع الماضية، لكنها لا تزال قوية وملهمة لكل الأحرار

كانت أميركا في حاجةٍ ماسّة إلى مثل هذه الصدمة، لكسر جدران الانعزالية التي حاول الرئيس المنتهية ولايته فرضها عليها، وبات مصير الديمقراطية الأميركية بيد الأميركيين أنفسهم الذين أوصلوا شخصاً أخرق إلى قيادة ديمقراطيتهم، لأنه نجح في أن يفرض خطابه السياسي الذي يبرّر شرعية اغتنائه، بل ويقنع الأميركيين بأنه في مصلحتهم العامة. كما كانت الديمقراطية في أمسّ الحاجة إلى مثل هذا التحدّي في عقر دارها، لتجديد نفسها، بعد أن تراجعت في مواجهة أنظمة شمولية واستبدادية. كانت تجربة حكم ترامب، بكل ماسيها، مفيدة لأميركا، لأنها كشفت إلى أين يمكن أن يؤدّي الاستسلام لنرجسية زعيم أخرق، فضح بتصرّفاته المتهوّرة ضوابط توازن المؤسسات التي تقوم عليها ديمقراطيتهم، وكاد يسقط الهيكل عليه، وعلى خصومه وأعدائه.

لقد عرّت محاولة الانقلاب الفاشلة في أميركا عيوب الديمقراطية وأمراضها، وما أكثرها، وأسقطت كل خطابات النخبة المرتشية والانتهازية التي كانت تزيّن للمستبد أخطاءه، وتقنع الرأي العام بأنها تندرج في مصلحته العامة، وفي الوقت نفسه، كانت فرصة لإسقاط كل الخطابات الديماغوجية والشعبوية التي كان يغذّيها الرئيس المنتهية ولايته، لتبقى الديمقراطية الأميركية، بكل ما لها وما عليها، تلك «المدينة المشرقة على التل»، كما يقول الأميركيون أنفسهم عن ديمقراطيتهم، ربما فقدت بعض تألقها خلال السنوات الأربع الماضية، لكنها لا تزال قوية وملهمة لكل الأحرار والديمقراطيين في العالم.

(كاتب وإعلامي مغربي)

سنان أبو لحوم... قرن من حروب السياسة

نبيل البكيري

قرن كامل قضاه الشيخ القبلي سنان عبد الله أبو لحوم، شيخ مشائخ بكيل، متصدرا المشهد السياسي في اليمن، معاصرا فترتي الملكية الإمامية والجمهورية، ثم عودة الإمامة بعد أكثر من نصف قرن من القضاء عليها، والرجل حاضرٌ في قلب السياسة اليمنية صانعا لأهم محطاتها وتحولاتها، على الرغم من قراره المبكر بالانزواء عن الأضواء، وهو في قمة حضوره وفعاليته وتأثيره في صناعة السياسة في اليمن.

توفي الشيخ سنان يوم 9 يناير/ كانون الثاني الجاري، في منزله في القاهرة، عن عمر يناهز المئة عام، كاطول الساسيين اليمنيين عمرا، مسدلا الستار على مرحلة طويلة من سيرته ومسيرته السياسية، التي وثقها بأكبر سيرة ذاتية لسياسي يمني، تضمنت كل الوثائق التي مرّت في حياته، بطريقة عجيبة، تنبئ عن وعي تاريخي عجيب لدى الشيخ الذي كان محدود التعليم. ومع ذلك، فتح موته الباب واسعا لجدل كثير بين اليمنيين، حول أدوار العم سنان، كما كان يطلق عليه يمنيا، ومن ثم أدوار مشائخ القبائل اليمنية والقبائل عموما، طوال نصف قرن من قيام الجمهورية، في ظل ما آل إليه اليمن اليوم مع عودة الإمامة وسقوط الدولة اليمنية التي ناضل اليمنيون من أجلها طويلا.

ينتمي الشيخ سنان لمنطقة نهم البكيلية قبليا، والتي ولد فيها عام 1922، ولكنه عاش وترعرع في منطقة وراف بمحافظة إب التي تنتمي لها أمه، المنطقة التي استوطنها جدّه ضمن الحملات الإمامية التي كانت تحشد لها القبائل ضد تلك المناطق، مغرية هذه القبائل باراضي إب الزراعية الخصبة والمغرية، وهكذا تشكلت شخصية الشيخ سنان، وتطبعت بثقافتين، ربما متناقضتين، الشيخ القبلي والفلاح الرعوي، وهذه الخلفية ربما هي التي كانت تدفع تلك التناقضات التي عاشها الشيخ سنان بين نزوعيه، المشيخي والمدني، معا.

شكل سنان أبو لحوم مع الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ثنائيا مشيخيا وقبليا واضحا على مدى خمسين سنة من قيام الثورة اليمنية، وظل الرجلان يلعبان أدوارا فاعلة في المشهد السياسي، مع فارق تحالفات الأحمر مع التيار الإسلامي الذي ظل يحقق له حضورا سياسيا كبيرا، على عكس الشيخ سنان الذي لم ينتم لتيار سياسي معين، وظل على علاقة جيدة مع أغلب التيارات الحزبية، وإن كانت علاقته بالبعث أكثر.

كان آخر منصب سياسي للشيخ سنان هو منصب محافظ لمحافظة الحديدة، من 1967 وحتى 1974، وبعدها قرّر الاعتزال السياسي، ومراقبة المشهد من بعيد، وإن ظل صاحب تأثير في سير السياسة اليمنية، ويُقال إن مكوثه طوال تلك الفترة محافظا للحديدة، سُجلت عليه مآخذ عديدة في طريقة إدارته المحافظة، وما يُقال عن أنه فرض ريالا واحدا لنفسه مع كل مبلغ ضريبي أو رسم يُدفع لخزينة الدولة، عدا عن تسليم مؤسسات الدولة بالمحافظة لأفراد قبيلته، حتى أنه يقال إن ثمة نكته تروى على سبيل التندّر عن إدارة الشيخ سنان لميناء الحديدة، وكيف مكّن أصحابه من مؤسسات الدولة، حيث ذهب أبناء محافظة ذمار للرئيس السلال مطالبين إياه بميناء لمدينتهم الجبلية ذمار، مقارنة بميناء الحديدة حق الشيخ سنان، فقال لهم «انتم عليكم البحر وأنا علي الميناء».

أما تأثيراته، وأدواره في صناعة السياسة وتقلباتها، فقد كان من ضمن أفراد الفريق الجمهوري المعارضين للرئيس السلال والمطالبين باستقالته، وممن دبروا ضده ما عُرف بانقلاب 5 نوفمبر/ تشرين الثاني (1967)، ذلك الانقلاب الذي صعد على أثره الرئيس القاضي عبد الرحمن الإرياني لحكم شمال اليمن، عقب الانسحاب المصري من اليمن، وما لبث أن اختلف مع الرئيس القاضي الإرياني، وحرض ضده، ودفع بالرئيس المقدم إبراهيم الحمدي للانقلاب على الرئيس الإرياني. كل هذه التحولات والمنحطات في حياة الشيخ سنان، كانت دوافعها مختلفة وغريبة في أحيان كثيرة. فمن هذه المفارقات أن علاقته بالطرفين المتصارعين في اليمن، السعودية ومصر، كانت جيدة، لكنه كان ضد السلال المدعوم مصريا، ربما بسبب الثورة اليمنية، وظل الرجلان يلعبان على علاقة جيدة مع أغلب التيارات الحزبية، وإن كانت علاقته بالبعث أكثر.

كان آخر منصب سياسي للشيخ سنان هو منصب محافظ لمحافظة الحديدة، لم تنجز بتحرير جيد، ما جعلها تبدو صعبة القراءة والفهم، نظرا إلى كبر حجمها وطريقة تحريرها السيئة جدا، ما أفقدها الأهمية، فيما هي وثيقة غاية في الأهمية، شاهدة على أهم مراحل الصراعات اليمنية.

> قضى شطراً كبيراً من عمره معارضاً لكل السلطات، ولما سقطت الدولة بيد عصابات، لم يخرج بتعليق واحد

بدم طويلا، فلم يستغرق ربما ثمانية أشهر حتى اغتيل بتلك الطريقة التي قال السياسي جار الله عمر في مذكراته إن رئيس اليمن الجنوبي حينها، سالم ربيع علي، هو الذي دبر تلك العملية، انتقاما لصديقه الحمدي الذي كان مقتله منعا له من زيارة كانت مقرّرة لعدن قبل مقتله بيوم، لإعلان الوحدة اليمنية.

توالت كل تلك الأحداث والشيخ سنان واقفٌ يراقب هذا المشهد، ولا يخفى دوره الكبير في كل هذه الأحداث، باعتبار أنه كان عرّاب علاقاتٍ قوية بالجميع، ويحاول أن يظهر من خلال كل هذه العلاقة زاهدا بالسلطة، وأنه أكبر منها، وإنْ كان يمارسها من بعيد كشيخ قبلي نافذ، وصاحب تجربة وخبرة طويلة في ميدان السياسة اليمنية المتقلبة على رمال الصحراء، ولكن هذا الوضع لم يدم مع صعود الرئيس علي عبد الله صالح إلى الحكم في 17 يوليو/ تموز 1978، والذي كان شديد الحذر والتوجس من الشيخ سنان الذي عاصر مرحلة صالح، وشهد مقتله أيضا. وصالح لم يكن راضيا عن سنان، ولا سنان كان راضيا عنه، ولكنه ظل ينسج علاقته مع كل القوى السياسية اليمنية، حتى جاءت حرب صيف 1994 بعد الوحدة اليمنية، بين حزبي المؤتمر والاشتراكي حينها، الحزبين الحاكمين، الحرب التي كان للشيخ سنان والشيخ مجاهد أبو شوراب موقف مناهض لها، وأقرب إلى وجهة نظر الحزب الاشتراكي فيها، باعتبار أن الحرب لن تخدم اليمن ووحدته واستقراره.

اللافت في الأمر كله اليوم أنه منذ سقوط العاصمة صنعاء بيد مليشيات الحوثي في 21 سبتمبر/ أيلول 2014، لم يصدر عن الشيخ سنان أي تعليق، لا سلبا ولا إيجابا، وهو الذي كان لا يمر عليه حدثٌ إلا علق عليه بما يراه مناسبا. قد يقول بعضهم إن مرض الشيخ وكبر سنه لم يسمحا له بإبداء رأيه في ما يجري، لكن هذا قولٌ ربما لا ينسجم مع شخصية الشيخ سنان الذي قضى شطرا كبيرا من عمره معارضا لكل السلطات، فكيف به وقد سقطت الدولة بيد عصابات، ولم يخرج بتعليق واحد عن هذه المرحلة الأشد قتامةً في تاريخ اليمن.

ومنذ مغادرته اليمن، واستقراره الدائم خارجها، متنقلا بين بيوته في القاهرة وبيروت وباريس، اعتكف سنان على كتابة مذكراته التي حشاها بكل ما احتفظ به من وثائق، كاتبا أكبر مذكرات سياسية في تاريخ السياسيين اليمنيين، وكلها مراسلات ومكاتبات بينه وبين شيوخ القبائل والسياسيين والزعماء، وعلى الرغم مما فيها من الوثائق المهمة جدا والشاهدة على مرحلة غاية في الأهمية من تاريخ اليمن، إلا أنها لم تحرّر بالشكل الذي يليق بها، وما جعلها تبدو صعبة القراءة والفهم، نظرا إلى كبر حجمها وطريقة تحريرها السيئة جدا، ما أفقدها الأهمية، فيما هي وثيقة غاية في الأهمية، شاهدة على أهم مراحل الصراعات اليمنية.

(كاتب يمني في إسطنبول)

حوار سياسي لم ينتهِ

محمد صالح المسفر

غبت عن قرّائي فترة ليست قصيرة، لانشغالي بعمل فكري يرى النور قريباً، وتواصل معي من سألوا عن الأسباب، وظن بعضهم أنني منعت من الكتابة، الأمر الذي لم يحدث معي، حتى في أصعب المراحل التي مرت بخليجنا العربي، وهذه ميزة نتمتع بها في دولة قطر، أعني حرية الكلمة البنّاءة، ولو كانت ناقدة لسياسة الدولة. غبت عن الكتابة في وقتٍ كانت أمتنا العربية والإسلامية تتعرّض لهجمةٍ شرسة، شارك بعض القادة العرب فيها، منها ما يجري في السودان واليمن وليبيا والصومال والعراق، وما يراد بتونس، أم الربيع العربي، فضلاً عما يجري في خليجنا العربي، واليوم أعود إلى قرّائي، وقد انقشعت سحب الظلام عن سماء الخليج، وبدأت بشائر أمل تجري في أفلاج الحياة، مع الألفة والمودة، وقلب كل الصفحات الصفراء والحمراء والسوداء من حياتنا الخليجية في العناق المعبر بين أمير قطر الشيخ تميم بن حمد وولي عهد السعودية محمد بن سلمان، في العلا، ملتقى الحضارات (بلاد الرافدين وبلاد الشام وحضارة وادي النيل)، وذلك في قمة العلا في السعودية، والتي جمعت قادة دول في الخليج العربي وغيرك في مصر القاعدة التركية في قطر، ولم تغضب القاعدة الأميركية، فيما أنه لا توجد دولة خليجية ليس فيها في المتوسط قاعدتان أجنبيتان، أميركية وبريطانية وفرنسية. تركيا دولة إسلامية على الأقل، ولا بد أن تأخذ في الاعتبار الظروف التي استدعت وجود هذه القاعدة. ولكن بكرى نسي أو تناسى، «كقومي عربي»، أن حكومة بلادة تحاصر قطاع غزة بالتعاون مع إسرائيل منذ سنوات طويلة، وما برحت تحاصرها من دون سبب جوهري. ونسي أن اصابع مصرية تعبث في ليبيا، ونسي أو تناسى أن وسائل إعلام مصرية، في «فرنسا 24» في برنامج، عنوان النقاش فيه «القمة الخليجية بداية ونهاية الأزمة»، مع الكاتب السعودي سلمان الشريدة من القاهرة، والنائب المصري مصطفى بكري من القاهرة. وافتتح الأخير الحوار بترديد بنود تجاوزها القادة المعنيون بالحوار الخليجي - الخليجي، مثل الإسلام السياسي وعلاقة قطر بإيران وتركيا وقناه الجزيرة والإرهاب. وكان تعقيبي أن الإسلاميين لا يخيفوننا، وهم أعضاء في أكثر من برلمان عربي، في الكويت والبحرين والأردن والمغرب، ومفهوم الإسلام السياسي بدعة غربية لا يجب التوقف عندها كثيراً. وقلت لشريكي في الحوار إننا في أجواء مصالحة خليجية . خليجية، نعمل على تعزيزها، ونجعل ملفات الماضي خلفنا، ووافقني سلمان الشريدة من الرياض.

(3)

أصرّ بكري على الخوض في الخلافات الخليجية التي نعمل جميعاً على طي صفحتها، من دون أن ننساها، فتناول بصفته «قومياً عربياً»، كما قال، القاعدة التركية في قطر، وعلاقاتها مع تركيا وإيران والإخوان المسلمين. قلت في ردّي المختصر: أغضبتك وقضت مضجعك قاعدة في مصر القاعدة التركية في قطر، ولم تغضبك القاعدة الأميركية، فيما أنه لا توجد دولة خليجية ليس فيها في المتوسط قاعدتان أجنبيتان، أميركية وبريطانية وفرنسية. تركيا دولة إسلامية على الأقل، ولا بد أن تأخذ في الاعتبار الظروف التي استدعت وجود هذه القاعدة. ولكن بكرى نسي أو تناسى، «كقومي عربي»، أن حكومة بلادة تحاصر قطاع غزة بالتعاون مع إسرائيل منذ سنوات طويلة، وما برحت تحاصرها من دون سبب جوهري. ونسي أن اصابع مصرية تعبث في ليبيا، ونسي أو تناسى أن وسائل إعلام مصرية، في برامجها الحوارية، نهشت في لحومنا، نحن أهل قطر، وتطاولت على قياداتنا وعلى اعراضنا بقلة أدب. أما برامج قناة الجزيرة التي قضّت مضاجع بعض إخواننا في مصر فلم تهبط إلى مستوى «اللاأخلاق» الذي وصل إليه كثير من الإعلام في مصر.

قلت في مداخلتي إن علاقة قطر مع إيران ليست أقوى من علاقات بعض دول الخليج العربي معها. في إحدى هذه الدول أكثر من ثمانمائة ألف إيراني، بطريقة مشروعة وغير مشروعة، وليس في قطر هذا العدد الكبير. والتعامل التجاري الإيراني مع قطر أقل بكثير منه مع الإمارات. وعندما حاصرنا القوم من كل الجهات، كانت النافذة الوحيدة التي فتحت لنا عبر إيران، لكي نصل إلى العالم. وهذا فيما نختلف مع إيران في قضايا قومية، أعلنتها قيادتنا السياسية، نختلف معها في احتلال جزر إماراتية، ونختلف معها في ما يجري في سورية. وننتقد مع أشقائنا في الخليج في القلق من برنامجها النووي، ونرفض تدخلها في شؤون أي دولة عربية، فماذا تريد منّا، النائب مصطفى بكري، أن نفعل؟

(أستاذ جامعي قطري)

> علاقة قطر مع إيران ليست أقوى من علاقات بعض دول الخليج العربي معها

كاريكاتير عماد حجاج

ألف مرّة فوضى الديمقراطية

ارنست خوري

بينما كانت الولايات المتحدة تعيش مخاضها الخاص بتداول السلطة، ودونالد ترامب يحاول هدم جدار إضافي في البناء الديمقراطي الأميركي، كان رموز التسلط حول العالم يراكمون الحجج لتأكيد صواب الديكتاتورية والحكم من خلال السجن والحرمان والإفقار وإهانة العلم والعقل. علي خامنئي، الذي لم يُعرف عنه تخصص في الطب، وجد وقتاً يوم الجمعة الماضي ليفتي في كورونا من على شاشة التلفزيون. نبش في أرشيف مواجهة الإمبريالية ليقرّر حرمان شعبه من اللقاح الذي استصدر له جنسيات وطنية؛ صار هناك في أدبيات خامنئي شيء اسمه «اللقاح الأميركي» و«اللقاح البريطاني». لا فايزر . بيونتيك، ولا موديرنا، ولا أسترازينيكا - أكسفورد. فقط بريطاني وأميركي. الشر والشر المطلق تجسّدا في لقاحَين اثنين اشترك في إنتاجهما علماء من جنسيات مختلفة، ورؤوس أموال لا تعرف الهويات الوطنية العزيزة على قلب خامنئي. ولأن الرجل لا يرى العالم إلا فسطاطَين ومسرحاً لحروب لا تنطفئ، فقد أطلق أحدث حروبه على اللقاحَين، وحظر استيرادهما. ومع أن الرجل ليس مطالباً بتقديم حجة لقراره المُنزّل، فإنه تنازل، وبرّر منع استيراد هذه اللقاحات بالتشكيك في فعاليتها، والأهم أنه طعن «بالنوايا الأميركية والبريطانية»، لأن هذين البلدين يريدان (اللقاحات) على الشعوب الأخرى». ولمزيد من الضحالة، ولالإيغال في إهانة مستوى ذكاء من استمع إليه أو قرأ ما أدلى به، رمى خامنئي ما لا يرقى إلى مستوى محو الأمية، فقال: «إذا تمكن الأميركيون من إنتاج اللقاح، لماذا حدثت هذه الفضيحة إذاً؟ فقبل أيام خلال 24 ساعة توفي أربعة آلاف أميركي». فليمت إذاً الإيرانيون من دون لقاحات على مذبح حروب مرشد نظامهم.

بعد الإفتاء، في الطب وقبله، كان خامنئي وزملاؤه في نادي العقل المبانع، يتابعون الحدث الأميركي كطفل وجد برنامجه المفضل على الشاشة بعد حرمان طويل. والرفاق منتشرون بين القارات، وهم تهافتوا على التصريح والتغريد ومقاهمة الثلوث السمعي من مختلف قارات الأرض. قالوا الكثير وسخروا أكثر، ولهم الحق في ذلك أمام كابوس من وزن دونالد ترامب. لكن ما قد يكون أبرز ما تقيأوا به، هو عتبهم على درجة

عشر سنوات بعد إطاحة طاغية تونس... حذار من «الماضوية»

كارم يحيى

لا أدلّ على طول أمد الصراع مع ثقافة الاستبداد وعبادة الحاكم الفرد وتعثر مسار ما بعد الثورة أكثر من أنني على ثقة بأن كلمة «الطاغية» في عنوان المقال لن تروق لتونسيين كثيرين بعد عشر سنوات من فرار الرئيس زين العابدين بن علي إلى السعودية.

وإذا كان هذا هو الحال في تونس، فما بالنا بالمجتمعات العربية الأخرى التي أصبحت حظوظها من التغيير أكثر تواضعاً، ومصير انتفاضاتها على أشباه بن علي أقل حصاداً، وربما اتخذت تحولاتٍ مأساوية أيضاً، كما هي أحوال مصر وليبيا واليمن وسورية والبحرين والمغرب من الموجة الأولى للانتفاضات العربية، ثم الجزائر ولبنان والعراق، وحتى السودان، من الموجة الثانية مع عام 2019.

في تونس اليوم، وبعد عشر سنوات، تشتد الهجمة ضد ما تحقق بفضل الثورة على صعيد الحريات، التنظيم والصحافة والتظاهر والاحتجاج في الشارع والفضاء العام، بارتفاع الشكوى من «الفوضى». كذلك يتعرّض للقصف والتشويه والاتهام بالمسؤولية عن «تعطيل فعالية سلطة الدولة وآلة الحكم والإدارة» أهم نظام شبه برلماني أنتجته الانتفاضات العربية، يقوم على الانتخابات الأكثر نزاهة وديمقراطية نسبياً في المنطقة، وعلى التعدّدية الحزبية، والقطع مع صيغة الحزب الواحد وحزب الأغلبية الدائمة. وحقيقة من الخطأ إنكار تنامي الشك وعدم الرضا بين قطاعات من التونسيين، فمثل هذا الإنكار من أنصار التغيير والثورة بمثابة خطيئة، وليس مجرد خطأ.

وبالطبع، مراجعة مسار ما بعد الثورة وإدخال إصلاحاتٍ على ما استجدّ من مؤسسات وسياسات وقوانين وممارسات فرض واجب على من يتطلّعون إلى مستقبل أفضل يقطع مع الماضي. ولكن في الوقت نفسه يتعين الانتباه إلى حالة الخلط والاختلاط بين قوى الثورة وأعداء الثورة تحت عباءة سخط واحدة راهنة، وكذلك إلى المخاطر في هذه الحالة. كذلك يستحق الملاحظة الزخم الذي يحيط بدعوات إعادة إنتاج الأوضاع السلطوية التي قامت عليها الثورة. ومن أمثلة ذلك المطالبات بالعودة إلى نظام رئاسي قوي، والانقلاب على البرلمان، والاستهزاء بالحزبية والأحزاب وحرية تكوينها، والاستهانة بإرادة الناخبين، وقلة (ونفاد) الصبر على نضج اختياراتها، ورواج الطلب على استدعاء عضلات «الدولة البوليسية» بقوة مجدّداً في مواجهة حقوق المواطن والاحتجاجات الاجتماعية، ولو بدعوى مواجهة «عرقلة الإنتاج»، فضلاً عن صعود زعاماتٍ وأحزاب محسوبة بفجاجة على إرث بن علي، كما هو حال الحزب الدستوري الحر برئاسة عبير موسي، الأقرب إلى الشعبوية الفاشية في ممارساته وخطابه الإقصائي الاستئصالي والمعادي للثورة وللحريات والحقوق، وليس للإسلاميين فقط.

وفي السياق نفسه، ما يجرى عند حزب النهضة، القطب الآخر للاستقطاب الثنائي الجديد اليوم مع «الدستوري الحر»، حيث أرسل رئيس الحزب، راشد الغنوشي، إشارة أخرى وجديدة للمصالحة والتعايش مع نظام ما قبل الثورة، بتعيين الأمين العام لحزب بن علي المنحل (التجمع الدستوري الديمقراطي)، محمد الغرياني، مستشاراً له في رئاسة البرلمان.

تستمر أنظمة الاستبداد المتدثرة بالحداثة السطحية الزائفة، وتصارع لتعيد إنتاج نفسها، حتى بعد إطاحة رموزها العليا في السلطة، بل تستعين لاحقاً من أجل دوام بقائها بوجوه وقوى من خصومها أنفسهم، ولعل هذا ما تبرهن عليه التجربة التونسية بعد 2011؛ فقد أسفر طول الاستبداد وعمقه، وتغذيته ثقافة سلبية محافظة سلفية اتباعية غير انتقادية، عن تصحّر الساحة السياسية، إلا من صعود إسلامي «النهضة» بعد رحيل الطاغية، وما زالت تونس تعاني من غياب تنظيم سياسي وازن، يمثل بديلاً شعبياً يترجم إرادة التغيير الجذري والتطلع إلى المستقبل والقطع مع الماضي.

حقاً، كانت شعارات أيام الانتفاض والثورة يساريةً منحازةً للقوى الاجتماعية الشعبية بامتياز، ولكن اتضح لاحقاً تواضع إسهام الأحزاب والتنظيمات اليسارية في عمليات الهدم والبناء بعد الثورة، بما في ذلك المؤسسات التمثيلية الجديدة، وهذا لأسبابٍ موضوعيةٍ وذاتيةٍ لا مجال لتناولها هنا، على الرغم من حرية العمل والحركة غير المسبوقة، والتي لا تتوفر في المجتمعات العربية الأخرى.

ولعله يصح القول إن أزمة تونس ما بعد الثورة هي، إلى حد كبير، من أزمة يسارها. وبما في ذلك تبنّي جانب لافتٍ منه خطاباً إقصائياً استئصالياً تُجاه «النهضة»، يعادي قواعد اللعبة الديمقراطية وجماهير واسعة أسيرة الأيديولوجيا الإسلامية، وهي بالأصل تحتاج إلى الصبر والجهد والعمل الثقافي والتعليم والسياسة كي تتغير، أو أن تتغير «النهضة» ذاتها تغيراً حاسماً.

وما جرى أن القوى التي وازنت صعود «النهضة» في صناديق الانتخاب والإسلاميين عموماً (بما في ذلك ضجيج الضربات الإرهابية) جاءت على قاعدة إعادة الاعتبار «للدولة الوطنية».. دولة ما بعد الاستقلال، وإلى حد إضفاء القداسة عليها، وترويج صورة إيجابية أحادية مزيفة عنها، تنكر كل أخطائها وخطاياها مع زعامتها «البورقيبية»، وهو لونٌ من «الماضوية» يتناقض بالأصل مع الثورة، ومن حيث هي تغيير نحو المستقبل، وتجسّدت المفارقة كما قدمتها التجربة التونسية بعد 2011 في مكافحة «الماضوية الإسلامية» بـ «ماضوية الدولة الوطنية البورقيبية».

وهكذا صعد المشروع السياسي الذي قاده البورقيبي، الباجي قايد السبسي، من خلال حزب نداء تونس مع انتخابات خريف 2014، لكنه انتقل من المواجهة إلى التحالف مع «النهضة» في الحكم، وعلى قاعدة برنامج اقتصادي ليبرالي يميني. وهذا قبل أن يتفتت الحزب، ويضمحل مع انتخابات 2019. وبدلاً من أن تتوجه تونس بعد إطاحة الطاغية إلى تغييراتٍ جذريةٍ على صعيد الثقافة والتعليم لتمكين مواطنيها من التحرّر من «الماضوية»، الإسلامية والبورقيبية معاً، ومن أجل فتح الآفاق أمام بدائل مستقبلية، ما زالت البلاد ومعظم نخبها وكأنها تراوح في المكان نفسه وحبيسة المربع ذاته، بل تصبح اليوم مهدّدة، على صعيد السياسة ومؤسسات

> أزمة تونس ما بعد الثورة هي من أزمة يسارها، وبما في ذلك تبنّي جانب لافت منه خطاباً إقصائياً استئصالياً تجاه «النهضة»

> تفيد تجربة تونس بأن الصراع في مراحله الأولى مع قوى الاستبداد وثقافته، وعلى نحو خاص مع «ماضوية» بأوجهٍ متعدّدةٍ

الحكم، بصعود الطبعة الأسوأ من أحزاب إرث «الدولة الوطنية» قبل الثورة، وحيث يسعى «الدستوري الحر» إلى أن يتصدّر تمثيل «البورقيبية».

قيل كثير من الكلام الصحيح عن التنكّر، عشر سنوات، لأهداف الثورة الاقتصادية الاجتماعية من تشغيل وتنمية وتوزيع عادل للثروة. لكن الكذب الفج هو ادّعاء أن الأوضاع المعيشية كانت على ما يرام في عهد بن علي، وأن التونسيين كانوا ينعمون بجنة رغد العيش، وإلا لماذا انتفض الشعب وثار؟ وبالطبع، حكومات ما بعد الثورة مسؤولة عن هذا الإخفاق، وقد غلبت عليها التوجهات اليمينية، وبما في ذلك اتباع شروط الاستدانة من صندوق النقد الدولي، وهي آفة قديمة تعود إلى السبعينيات في عهد بورقيبة. وهنا تتعين الإشارة إلى أمرين: الأول، افتقاد الثورة والتغيير بمعناهما الشامل، مجتمعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً، وسائل إعلام جماهيرية توازن ما تمتلكه وتوجّهه القوى المضادة المحافظة المحسوبة على ما كان قبل الثورة. وهذا على الرغم من تمتع تونس حالياً بحرية إعلام غير مسبوقة بمقاييس تاريخها محلياً وعلى الصعيد العربي الراهن.

والأمر الثاني أن أي تغيير في تونس ما بعد 2010 جرى ويجرى في سياق إقليمي عربي غير مواتٍ، يعمل على إبقائها رهن ماضي ما قبل الثورة، وهو ينفق بسخاء من أجل هذا على الاقتصاد والسياسة والإعلام والثقافة والفن وغيرها.

ولعل الجغرافيا السياسية متجسّدة في قرب تونس من أوروبا أسهمت في الإبقاء على متنفس لثورتها، يقيها حصاراً وتدخلاً يقوّض ما تحقق نسبياً من حرياتٍ وتطوّر ديمقراطي، مقارنة بالمجتمعات العربية الأخرى.

إلا أن «طوق الفلين الأوروبي» هذا الطافي فوق محيط إقليمي عربي مضطرب يدفع إلى الغرق يتطلب إعادة التقييم وتفهم محدّداته، إذ ليس كل الدعم الأوروبي إيجابياً من أجل التغيير، بما في ذلك المخصّص للمجتمع المدني الناهض، فثمّة دعم محدود بأفق ليبرالي شكلاني ومربك لأولويات تغيير المجتمع وللقطع مع الماضي. والأخطر أن جانباً من هذا الدعم يقوم على الاحتفاظ بشبكات فسادٍ، وزبائنية تنخر فرص البلد في التغيير.

وعلى أي حال، تفيد اليوم تجربة تونس بعد عشر سنوات بأن الصراع ما زال في مراحله الأولى مع قوى الاستبداد وثقافته، وعلى نحو خاص مع «ماضويةٍ» بأوجهٍ متعدّدة، يتعين الحذر من سطوتها وعواقبها. ولكن متى أنجزت ثورة ما في التاريخ التغيير في عقد واحد؟ وعلاوة على هذا، ألا يستحق ما اكتسبه التونسي من حرياتٍ وحقوق، مقارنة بمحيطه العربي، قدراً من الالتفات والتفاؤل؟

(كاتب وصحافي مصري)

عن انتخاباتٍ ربما تجري في شمال شرق سورية

شفان إبراهيم

أعلن قائد «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، مظلوم عبدي، في اليوم الأخير من العام المنصرم، في تغريدة على «تويتر»، أن «إجراء الانتخابات هي أولويتنا في العام الجديد». ومع أنه لم يحدد المنطقة الجغرافية التي ستشهد الانتخابات، إلا أن المتوقع أن تكون شاملة لكل ما تبقى من شمال شرق سورية تحت سيطرة «قسد»، بخلاف الانتخابات التي جرت في نهاية 2017، واستثنت منها الرقة ومنبج والطبقة، لعدم انضمامها للنظام الفيدرالي المعلن آنذاك، قبل أن تتغير خريطة التسميات والمصطلحات الجغرافية والسياسية، بما يشكله مضمون تلك التسميات، بعد عملية «غصن الزيتون» في بدايات 2018، حيث أعلنت الإدارة الذاتية 2017/12/1 موعداً لإجراء انتخابات الإدارة المحلية، للمدن والبلدات في المناطق الخاضعة لسلطة «الإدارة الذاتية»، في إقليم الجزيرة، أي مقاطعتي الحسكة والقامشلي، وإقليم الفرات، وكان يضم تل أبيض وكوباني (عين العرب) وإقليم عفرين الذي ضم مقاطعتي عفرين والشهباء، مرحلة ثانية من انتخابات «فيدرالية شمالي سوريا» وفق التسمية آنذاك، بعد إجراء المرحلة الأولى المتمثلة في انتخابات الرئاسة المشتركة للكومينات (مجاميع السكان).

وكان من المقرّر إجراء انتخابات مجلس الشعوب الديمقراطية بمثابة برلمان الفيدرالية في يناير/ كانون الثاني 2018. وعلى الرغم من مساعي «الإدارة الذاتية» لمنح انتخاباتها بعدا كردستانيا ودوليا، حيث لبت بعض أحزاب برلمان كردستان العراق دعوة الإدارة إلى الإشراف على الانتخابات بصفة مراقب، كما حضر ممثلون عن حزب الشعوب الديمقراطية ومؤتمر المجتمع الديمقراطي، ولم يحضر ممثلون عن دول أوروبية أو منظمات دولية معتمدة.

أجهضت العملية العسكرية التي قادتها تركيا وفصائل المعارضة السورية كل المشاريع التي نادت بها «الإدارة الذاتية»، وقضمت مقاطعة عفرين من إقليم عفرين، وكان ذلك ضربة قوية لمشروع الفيدرالية، والذي بدا واضحاً إن إجراء تلك الانتخابات كان أحد الأسباب الرئيسية لرفع درجة الرفض والغضب التركي والمعارضة السورية. وأخيرا، شكلت عملية «نبع السلام» الضربة القاضية لمشروع الفيدرالية الذي نادت به «الإدارة الذاتية» وباقي تشكيلاتها السياسية والعسكرية، حيث سيطرت على مقاطعة تل أبيض ضمن إقليم الفرات، ومدينة سري كانيه ضمن مقاطعة الحسكة في إقليم الجزيرة.

تثير تغريدة مظلوم عبدي أربعة أسئلة تخفي وراءها شجون أبناء المنطقة وهمومهم ومخاوفهم. أولها: إجراء الانتخابات كانت من ضمن مخرجات مؤتمر «مجلس سوريا الديمقراطية» (مسد). ولكن عن أيّ انتخاباتٍ تتحدث «قسد» و«الإدارة الذاتية»، هل ستكمل مشروعها الانتخابي الذي بدأته في 2017، وإن تحت تسمية سياسية جديدة.

كما ورد أيضاً في البيان الختامي «الحفاظ على السلم والأمن المجتمعي، وترسيخ مفاهيم المواطنة وقبول الآخر» إضافة إلى بنود أخرى، لكن المقاطعة السياسية لأطراف غير منتمية للإدارة الذاتية، مع منتسبيها ومؤيديها، يشكل عصب مثبطات السلم الأهلي وتهديداته، فمن خلال ندواتها الـ13، ومؤتمرها الذي عقد في الحسكة في 2020/11/25، أكّدت «مسد» على الحل السوري من دون تدخل خارجي، واستعدادها للحوار مع المعارضة، بل وحتى تركيا، ورغبتها في «متابعة الحوار مع كافة الأطراف السورية المؤمنة بالحل السياسي الوطني والتغيير الجذري الديمقراطي دون استثناء».

والمعلوم أن مسار جنيف وقرار مجلس الأمن 2254 يرفضان إجراء أيّ انتخاباتٍ أحادية الجانب. ومع وجود مكونات «جبهة السلام والحرية» التي تنشط ضمن نطاق سيطرة «قسد»، و«مسد»، و«الإدارة الذاتية» وضمن أروقة المعارضة واللجنة الدستورية، والتي كسبت تأييداً مبدئياً من الدول الفاعلة في الشأن السوري، فإن مقاطعتها مع احتمالية الضغوط التي ستتعرّض لها المنطقة جرّاء إجراء الانتخابات في هذا التوقيت مع هذه الظروف، ومقارنةً مع حجم المخاوف منها، رُبما يُعتبر ضربة قاصمة للمنطقة.

السؤال الثاني: هل ثمّة ضمانات أميركية واضحة بشأن إجراء الانتخابات، خصوصا أن الرئيس الأميركي الجديد، بايدن، وإدارته، لم يستلموا مهامهم بعد، ومن أبرز الملفات والقضايا التي تنتظرهم، كيفية تفعيل المسار السياسي للمعضلة السورية، وكيفية تفعيل الحوار الكردي – الكردي وتطويره، وعمل اللجنة الدستورية. وفقاً لذلك، ثلاثة مُحدّدات تعلن عن نفسها ضمن السؤال الثاني.

الأول: لو دعمت الإدارة الأميركية هذه الانتخابات، فهي حتماً ستؤدي إلى تشكيل كيان خاص بالنطاق الجغرافي الذي ستشمله الانتخابات، مترافقاً مع عدم تفعيل مسار اللجنة الدستورية حتى نهاية الجولة الرابعة. ومع اتفاق موسكو ودمشق على إجراء الانتخابات الرئاسية في إبريل/ نيسان المقبل، فإن اللجنة الدستورية ربما تلفظ آخر أنفاسها.

الثاني: في حال غياب دعم الولايات المتحدة وموافقتها الواضحة، فإن المخاوف من عملية عسكرية جديدة لتركيا والفصائل المسلحة ربما الأقرب إلى التوقع، وبذلك يُعاد سيناريو حملة غصن الزيتون رداً على الانتخابات آنذاك. الثالث: ما يعني أن روسيا والنظام السوري ينتظران الموقف الأميركي لتنفيذ تدخلهما عسكرياً في المنطقة، أو توزيع الأدوار ما بين تمييع اللجنة الدستورية، ومحاولة تفعيل مسار أستانا على حساب مسار جنيف.

والسؤال الثالث: ماذا عن موقف المجلس الكردي أولاً وباقي المكونات ثانياً؟ وهو يطرح ثلاثة مُحددات لرسم موقف سياسي واضح من تلك الأطراف حيال الانتخابات. أولها: ثمّة اتفاق بين المجلس الكردي وأحزاب الوحدة الوطنية الكردية، حول إجراء الانتخابات بعد عام من الاتفاق النهائي على كل السلال.

ما يعني أن رفض المجلس الكردي المشاركة سيكون مؤكداً، فالإدارة الذاتية، ووفقاً لمسؤوليها، تمتلك 120 ألف موظف مدني، وقرابة الـ80 ألف عسكري، عدا عن المستفيدين من الشبكات الاقتصادية الناشئة، واقتصاد الحرب، وإمكانية التحكّم بأصوات النازحين إلى شمال شرق سورية. في حين أن المجلس الكردي فقد أكثر من نصف قوته الجماهيرية والشعبية، جرّاء الهجرة أو انخراطهم ضمن مؤسسات الإدارة الذاتية لأسبابٍ تتعلق بظروف المعيشة وغيرها.

الثاني: الموقف السرياني الأشوري من هذه الانتخابات، فالمنظمة الأثورية الديمقراطية، وهي المنتمية إلى خمسينيات القرن الماضي، حيث تاريخ بدئها العمل السياسي، ترفض المشاركة في هذه الانتخابات، لأسبابٍ مركبةٍ، تتعلق بتمثيل الشارع السرياني الأشوري، وهي التي تعتمد، في أدبياتها، على تاريخانية عملها السياسي، مقابل أطرافٍ أخرى تقول عنها إن عمرها السياسي العلني لا يتجاوز بضعة أعوام، وهي تشكل جزءاً من الإدارة الذاتية. لذا يشبه نجاح الأطراف السريانية الأشورية ضمن «الإدارة الذاتية»، بدلاً من المنظمة الأثورية، إلى حد بعيد، أساليب (وأدوات) نجاح أحزاب الإدارة الكردية على المجلس الكردي. ووفقاً لذلك، فإن مقاطعة المنظمة الأثورية تشكل ضرباً في عمق عملية الانتخابات، من حيث عدم مشاركة المكونات خارج إطار السلطة الموجودة حالياً. المحدّد الثالث هو المتعلق بالمكون العربي، لا وجود لجماعاتٍ عربيةٍ تمتاز بثقل جماهيري أو سياسي ضمن جسم الإدارة الذاتية، حيث يشكّل المجلس المدني في الرقة، ومثله في دير الزور، التمثيل العربي ضمن جسد «الإدارة الذاتية» في تلك المناطق. وإذ توجد أطراف عربية في جسد «الإدارة الذاتية» في محافظة الحسكة، إلا أنها لا تتمتع بثقل شعبي سياسي. في الجهة المعاكسة، لدى «الإدارة الذاتية» و«قسد» كتلة عشائرية عربية لا يُستهان بها، ستشارك حتماً في تلك الانتخابات، في مقابل مقاطعة العشائر العربية الموالية لتركيا، روسيا، الحكومة السورية. بمعنى أن الانقسام حيال الانتخابات سيكون على مستوى العمق والمكونات عمودياً وأفقياً.

السؤال الرابع: متعلق بالحيز الجغرافي المشمول بالانتخابات، فمشاركة الرقة ودير الزور ومنبج والطبقة بدائرة انتخابية واحدة، إلى جانب «المدن الكردية»، سيعني حتماً خسارة الكرد في تلك الانتخابات، خصوصا مع نسبة الهجرة الفظيعة لتلك المناطق، والتي بلغت قرابة 50% وفق دراسة ميدانية أعدّها كاتب هذه السطور في 2017. وتشكل هذه الجغرافيا أرقاً ورفضاً وسببا إضافياً من الأطراف الكردية خارج الإدارة، للمشاركة في هذه الانتخابات. إذ ليس مطلوبا أن تكون المنطقة وحدة جغرافية، ويخسر الكرد في انتخاباتٍ من قبيل مجلس عام/ برلمان. وعلى صعيد تجزئة المنطقة إلى دوائر انتخابية منفصلة عن بعضها بعضا، فإن القضية التي تتأرجح حالياً هي الحوار الكردي الداخلي، ورفض المجلس المشاركة في إدارة المحافظات والمدن العربية. ما يعني تعقيدا جديدا على صعيد الإدارة العامة لشمال شرق سورية، خصوصا في ظل انتخابات أوضحت المواقف، مقاطعة شرائح ومكونات عديدة.

لم يعد من مجال لتأجيل التوافق السياسي ضمن هذه الرقعة الجغرافية، في ظل الانسداد السياسي للحل حول سورية، فمن شأن أيّ توافق أن يؤدّي إلى استقرار أعمق، واحتمالية الشروع في نقل الحدود الأمنية الهشّة إلى سياسية دائمة، بعد تلبية الشروط الموجبة تلك.

(كاتب سوري)

> لم يعد من مجال لتأجيل التوافق السياسي في المنطقة في ظل الانسداد السياسي للحل حول سورية

> فقد المجلس الكردي أكثر من نصف قوته الجماهيرية والشعبية، جرّاء الهجرة أو انخراطهم ضمن مؤسسات الإدارة الذاتية

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads